الصباح الاقتصادية 12
العدد 3552 - السنة الثانية عشرة
الأحد 25 ربيع الآخر 1441 - الموافق 22 ديسمبر 2019
Sunday 22 December 2019 - No.3552 - 12 th Year

الخلل الهيكلي الأخطر في البلاد يتمثل في «ميزان العمالة»

«الشال»: معدل الإنفاق الشهري سيرتفع كثيراً مع نهاية السنة المالية

■ مشروع «كويت جديدة» يجب أن يكون مشروعاً للكويت بكامل جغرافيتها وليس مشروعاً لشمالها

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أنه بعد مخاض طويل، تم إعلان الحكومة الجديدة منتصف الأسبوع الفائت، ومجلس الوزراء هو الذراع الأقوى في تكوين الإدارة العامة في البلد، وهو الذراع شبه الثابت ضمن جناحي تلك الإدارة. ورئيس الوزراء الجديد هو خامس رئيس وزراء على مدى نحو 40 عاما، والحكومة الحالية هي أول حكوماته رغم مشاركته الرئيسية في كثير من الحكومات السابقة، ومعها بات المسئول التنفيذي الأول مُحملاً بتركة ثقيلة سواء على المستوى الاقتصادي، أو على المستوى السياسي في عالم يغلي، أو حتى على مستوى البُنى التحتية المادية والبشرية الضعيفة.

وفي التشكيل الجديد بعض الإضاءات، لعل أهمها تجاوز مفهوم أن هناك وزارات سيادة وهي حكرا على الأسرة في بلد السيادة فيه للأمة بعد أن تم تعيين وزير شعبي لوزارة الداخلية لأول مرة، ويُحسب للتشكيل أيضاً خفض عدد وزراء الأسرة إلى ثلاثة كلهم شباب وليس ضمنهم نائب أول لرئيس الوزراء. إضاءة ثانية كانت تعيين ثلاث سيدات بحكم الإختصاص وهو توجه يتفق مع ما هو سائد في العالم من محاولة إنصاف المرأة في مناصب الدولة القيادية.

ما يُؤخذ على التشكيل وهو مأخذ جوهري هو أن مستوى التغيير المطلوب للتعامل مع الإرث الثقيل بشكل جراحي وفي حدود وقت قصير قبل أن تصبح الأوضاع غير قابلة للإصلاح، أنه بعيد جداً عن الوفاء بمتطلبات الإصلاح والبناء. فمن ناحية المحتوى، لازال التشكيل يحمل كل خصائص المحاصصة وإن اختلف توزيع الحصص، والمحاصصة أو اللبننة لا يمكن أن ترتقي بتفكير الفريق إلى مفهوم إدارة وطن، وإنما تمزيقه إلى أولوية مصلحة الفئة التي يمثلها الوزير، ولنا في تجربتي لبنان والعراق مثال. ومع تكوين لمجلس الأمة بنفس النهج، سوف ينتقل مرض المحاصصة إلى كل المناصب الإدارية القيادية في الدولة، أو توظيفات البراشوت، ولا يمكن نجاح أي إدارة. المأخذ الآخر هو العجز عن تشكيل فريق قادر على فهم متطلبات المستقبل في بلد يواجه مشكل حقيقي في إستدامة أوضاعه المالية والاقتصادية، وهو ما لخصه تقرير «بلير» بحتمية الإصطدام بحائط وما أسمته سفيرة سابقة للولايات المتحدة الأمريكية بأنه عجز إكتواري حتمي في كل شيء. فالفريق من دون تجانس ومن دون رؤية مشتركة سوف ينشغل بمشروع دفاعي ينحصر في ضمان إستمراره بدلاً من تحوله إلى موقع هجومي يكون فيه قدوة في نظافته وإنجازاته، ومواقف الدفاع هي ما سوف نشهده في الأسابيع القليلة القادمة. صحيح أن عُمر الوزارة الحالية قصير، ولكنها أيضا الأولى للرئيس الجديد، وأهمية تشكيلها كامنة في أنها الإنطباع الأول حوله، وكامنة في قدرتها على وضع الأساس للإدارة العامة القادمة بما فيها إحتمال تغيير النظام الإنتخابي الذي عزز من مضامين المحاصصة، وأي حكومة قادمة تحت نفس الظروف، سوف تتشكل بنفس المواصفات وتخضع لنفس الضغوط وسوف تفشل في أي إنجاز جوهري.

مشروع «كويت جديدة» وراس المال البشري

في مقدمة «رؤية الكويت 2035»، خلاصة طيبة مفادها أن مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية سوف يخلق نحو 220 الف فرصة عمل مواطنة مستدامة في تلك المنطقة وبمستوى إنتاجية مماثل لمستوى إنتاجية العامل السنغافوري، وفي مقابلة لجريدة «الأنباء» مع الممثل المقيم لمجموعة «البنك الدولي» في الكويت يذكر بأن مستوى الطالب الكويتي المتخرج من الثانوية العامة يقل من مستوى المعرفة والخبرة، يعادل مستوى الطالب السنغافوري المتخرج من المرحلة المتوسطة، وقد يكون في كلامه بعض المجاملة. ويذكر بأن مشروع «كويت جديدة» توجه صحيح لأنه يراهن على الإفادة من الوضع الجيوغرافي المميز للكثافة السكانية في شمالها وشرقها، وهو أمر نتفق معه، ولكن ذلك لن يتحقق ما لم يتحول التركيز إلى إحداث تغيير إيجابي جوهري للإرتقاء بكفاءة رأس المال البشري بدلاً من التركيز على الثروة المادية.

ذلك ما يدعونا دائما إلى الدعوة لضرورة أن يصبح مشروع «كويت جديدة» مشروع للكويت الصغيرة بكامل جغرافيتها، وليس مشروع لشمالها، والحديث عن الإرتقاء بمستوى رأس المال البشري يعني الإرتقاء بتعليمه وقيمه بدءا بالمركز، أي كل الكويت، وما عدا ذلك يصبح مشروع الأطراف مجرد حلم غير قابل للتحول إلى واقع. ومتطلبات الإصلاح الكلي لا تتوقف عند إصلاح رأس المال البشري، وإنما ضرورة مواجهة إختلالات الاقتصاد الهيكلية لأنها مشروع حرائق، ولا يمكن البناء والحرائق المحتملة مشتعلة. ويذكر الممثل المقيم بانهم يقدمون للكويت النصح منذ عام 1961، وأن الكويت ضمن الدول البالغ عددها 60 دولة مائحة من اصل 189 دولة عضوة، وهم لا يملكون سوى نصحها لأنها لا تحتاج دعم مالي مشروط، وأن وضع المالية العامة هو أخطر إختلالاتها. فالموازنة العامة لازالت بعد كل وعود تنويع مصادر الدخل تعتمد بنسبة 93% على الإيرادات النفطية المتذبذبة، و70% منها يذهب لتغطية الرواتب والأجور والدعومات، وذلك أمر غير مستدام. ويتم حاليا شراء الوقت بتسييل ما يمكن تسييله من الإحتياطي العام والذي من المرجح أن تنتهي أصوله السائلة في عام 2021، والإصلاح من وجهة نظره لابد وأن يكون بزيادة الإيرادات الأخرى أو خفض المصروفات أو كلاهما. ويذكر بأن الكويت كانت سعيدة بتقدمها 14 مركزا للعام الحالي في مؤشر سهولة ممارسة انشطة الأعمال، وهو أمر طيب، ولكنه غير كاف، فخلال نفس العام تقدمت السعودية 30 مركزا والأردن 29 مركزا والبحرين 19 مركزا، أي انه أمر طيب بالقياس المطلق، ولكنه غير

البيان	2019/12/19	2019/12/12	التغير	
			القيمة	%
مجموع الموجودات	18,099.680	17,908.210	1,882.170	10.8
مجموع المطلوبات	10,814.836	10,551.282	1,485.724	15.9
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	1,994.343	1,980.630	186.413	10.3
مجموع الإيرادات التشغيلية	833.178	889.603	23.071	2.9
مجموع المصروفات التشغيلية	222.140	222.154	0	0.0
المخصصات	183.007	181.180	18.647	11.6
الضرائب	61.216	61.538	11.938	24.1
الربح من العمليات المستمرة	366.815	364.931	2.299-	0.6-
الخسارة بعد الضرائب من العمليات الموقوفة	0	3.009-	3.009-	100.0-
صافي الربح	366.815	361.922	1.388	0.4
المؤشرات				
***العائد على معدل الموجودات	8.1%	8.1%		
***العائد على معدل حقوق الملكية العائد لمساهمي البنك	19.8%	19.8%		
***العائد على معدل رأس المال	16.8%	16.8%		
ربحية السهم الأساسية للمجموعة العائدة لمساهمي البنك (فلس)	27.67	27.04	0.63	2.3
العائد سعر السهم (فلس)	680	680	0	0.0
*نسبة سعر السهم على ربحية السهم (P/E)	18.4	18.6	0.2	1.1
نسبة سعر السهم على القيمة الدفترية (P/B)	2.1	2.1	0.0	0.0

المؤشرات المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2019 لبنك بيت التمويل

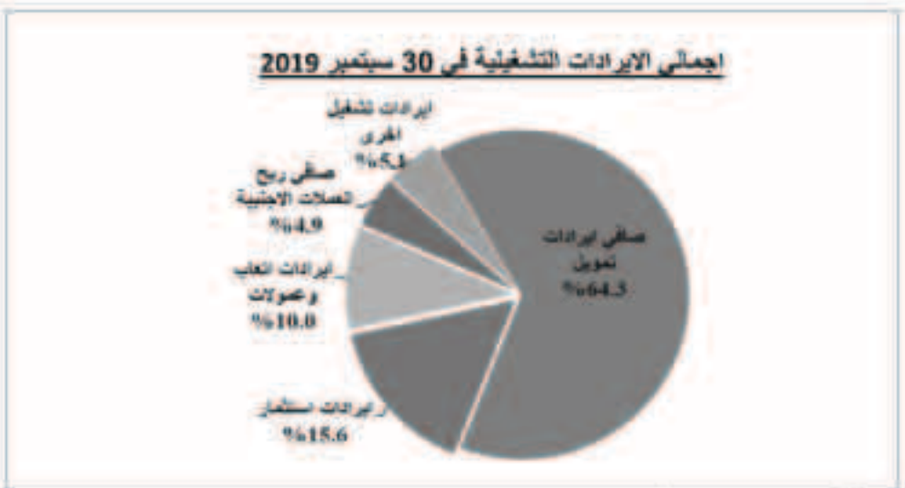

رسم بياني توضيحي لأداء بنك بيت التمويل

■ 11.465 مليار دينار..جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر الثامن من السنة المالية الحالية

■ الارتقاء بمستوى رأس المال البشري يتطلب الارتقاء بتعليمه

■ بيت التمويل يحقق 190.5 مليون دينار خلال الشهور التسعة الأولى من العام الحالي

ذلك عند المقارنة مع دول الجوار. ويبقى الخلل الهيكلي الأخطر من وجهة نظرنا هو خلل ميزان العمالة في بلد يوظف فيه القطاع العام نحو 78.5% من عماله المواطنة ويدعم ماعداها، بينما القادمون إلى سوق العمل حتى نهاية مشروع «رؤية الكويت 2035» أكثر من الموجودين في سوقه حاليا، ومستوى تعليمهم هابط، والمالية العامة عاجزة عن إستيعابهم بطالة مقنعة في القطاع العام، ذلك هو تحدي الإدارة العامة الجديدة الأكبر والأخطر.

تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة

تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة لغاية نهاية شهر نوفمبر 2019 والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر الثامن من السنة المالية الحالية 2020/2019، قد بلغت نحو 11.465 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 72.5% من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 15.812 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2019/11/30، نحو 10.482 مليار دينار كويتي أي بما نسبته نحو 75.6% من الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 13.863 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 91.4% من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 64.5 دولار أمريكي خلال الشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية 2020/2019. وتم تحصيل ما قيمته نحو 982.260 مليون دينار كويتي إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 122.782 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1.948 مليار دينار كويتي، أي أن المحقق إن إستمر عند هذا المعدل الشهري، سيكون أدنى للسنة المالية الحالية بكاملها بنحو 475 مليون دينار كويتي عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 22.5 مليار دينار كويتي، وصرف فعليا -طبقا للنشرة- حتى 2019/11/30 نحو 10.364 مليار دينار كويتي، وتم الإلتزام بنحو 1.785 مليار دينار كويتي وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات -الفعلية وما في حكمها- نحو 12.149 مليار دينار كويتي. وبلغ المعدل الشهري للمصروفات وللإلتزام نحو 1.519 مليار دينار كويتي. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن الموازنة في نهاية الشهر الثامن من السنة المالية الحالية، قد حققت عجزاً بلغ نحو 684.565 مليون دينار كويتي، قبل خصم الـ 10% من جملة الإيرادات لصالح إحتياطي الأجيال القادمة، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، علما بأن معدل الإنفاق الشهري سوف يرتفع كثيرا مع نهاية السنة المالية. ورقم الفائض أو العجز في الحساب الختامي للسنة المالية يعتمد أساسا على أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية، أي الشهور الأربعة القادمة، وقد يرتفع بشكل أكبر إن تكررت زيادة المصروفات الفعلية عن إعتمادات المصروفات المقدرة في الموازنة، وتلك سابقة حدثت في السنة المالية الفائتة.

نتائج بيت التمويل الكويتي

حقق بيت التمويل الكويتي خلال الشهور التسعة الأولى من العام الحالي، ربحاً خاصا لمساهميه بلغ نحو 190.5 مليون دينار كويتي، مرتفعا بنحو 21.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 12.7%، مقارنة بنحو 169.1 مليون دينار كويتي في الفترة نفسها من العام الفائت. وحقق أرباحا تشغيلية بلغت نحو 393.03 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 25.6 مليون دينار كويتي أو نحو 7% مقارنة بنحو 367.47 مليون دينار كويتي، وذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع صافي أرباح البنك من العمليات المستمرة والعمليات الموقوفة بنحو 1.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 0.6%، وصولاً إلى نحو 202.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 201.5 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 25.6 مليون دينار كويتي أي نحو 4.3%، وصولا إلى نحو 615.2 مليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 589.6 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند إيرادات إستثمار بنحو 43.1 مليون دينار كويتي وصولاً إلى نحو 96 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 52.9 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 9.2 مليون دينار كويتي ليصل إلى نحو 395.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 404.8 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، لم يرتفع إجمالي المصروفات التشغيلية سوى بشكل طفيف جداً، وبنحو 6 آلاف دينار كويتي وصولاً إلى نحو 222.1 مليون دينار كويتي. حيث ارتفع بند استهلاك وإطفاء بنحو 6.67 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند تكاليف موظفين وبند مصروفات عمومية وإدارية ما مجمله 6.66 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 36.1%، بعد أن كانت نحو 37.7% خلال الفترة ذاتها من عام 2018. وارتفع إجمالي المخصصات بنحو 13.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 10.6%، وصولا إلى نحو 145 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 131.2 مليون دينار كويتي، وانخفض هامش صافي الربح من العمليات المستمرة والموقوفة إلى نحو 33% مقارنة بنحو 34.2% للفترة نفسها من العام السابق.

وارتفع إجمالي موجودات البنك، بنحو 1.228 مليار دينار كويتي وبنسبة 6.9%، ليصل إلى نحو 18.999 مليار دينار كويتي مقابل نحو 17.770 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018، وكذلك ارتفع، بنحو 1.692 مليار دينار كويتي أو بنسبة 9.8%، حين بلغ نحو 17.307 مليار دينار كويتي عند المقارنة على ما كان عليه في الفترة المماثلة من العام الفائت. وارتفع بند استثمارات في صكوك بنحو 568.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 36.4%، وصولا إلى نحو 2.132 مليار دينار كويتي (11.2% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 1.563 مليار دينار كويتي (8.8% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018. وارتفع بنحو 656 مليون دينار كويتي أي بنسبة 44.5%، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حين بلغ نحو 1.476 مليار دينار كويتي (8.5% من إجمالي الموجودات). وارتفع أيضا، بند أرصدة مستحقة من البنوك بنحو 469.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 14.5% وصولا إلى نحو 3.718 مليار دينار كويتي (19.6% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 3.248 مليار دينار كويتي (18.3% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 525.1 مليون دينار كويتي أو 16.4%، عندما بلغ 3.193 مليار دينار كويتي (18.4% من إجمالي الموجودات) في الفترة ذاتها من العام الفائت. بينما انخفض بند مدينو تمويل بنحو 29.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 0.3%، ليبلغ 9.356 مليار دينار كويتي (49.2% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 9.385 مليار دينار كويتي (52.8% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018، في حين ارتفع بنحو 243 مليون دينار كويتي أي نحو 2.7%، حين بلغ آنذاك نحو 9.113 مليار دينار كويتي (52.7% من إجمالي الموجودات) عند المقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق. وبلغت نسبة مدينو تمويل إلى حسابات المودعين نحو 70.6% مقارنة بنحو 79.7%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعا، بلغت قيمته 1.118 مليار دينار كويتي ونسبته 7.1% لتصل إلى 16.814 مليار دينار كويتي، بعد أن كانت 15.696 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018، وارتفعت بنحو 1.483 مليار دينار كويتي أو بنحو 9.7% حيث بلغت آنذاك نحو 15.331 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.5%، مقارنة بنحو 88.3%.

وتشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية المحسوبة على أساس سنوي إلى ارتفاع جميع مؤشرات الربحية للبنك، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ليصل إلى نحو 1.4% بعد أن كان عند 1.3%، وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) ليصل إلى نحو 13.4% مقارنة بنحو 12.2%، وارتفع أيضا، مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 38.1% بعد أن كان عند 37.2%. وارتفعت ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك (EPS) إلى نحو 27.67 فلساً مقارنة بنحو 27.04 فلساً. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 18.4 ضعف مقارنة بنحو 16.6 ضعف، نتيجة ارتفاع ربحية السهم (EPS) بنحو 2.3%، مقابل ارتفاع أكبر للسعر السوقي للسهم وبنسبة 13.9%، مقارنة بمستواهما في 30 سبتمبر 2018. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.2 ضعف مقارنة بنحو 1.9 ضعف.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطا، حيث انخفض مؤشر كل من كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 548.2 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 7.4 نقطة ونسبته 1.4% عن إقفال الأسبوع الماضي. وقفل مرتفعاً بنحو 119.2 نقطة أي ما يعادل 27.8% عن إقفال نهاية عام 2018.

	اسم الشركة	يوم الخميس 2019/12/19	يوم الخميس 2019/12/12	التغير %	إقفال 2018	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	706.2	694.7	1.7	520.4	35.7
2	بنك الخليج	243.9	234.9	3.8	204.8	19.0
3	البنك التجاري الكويتي	347.0	348.0	(0.2)	316.0	6.0
4	البنك الأهلي الكويتي	170.9	169.6	0.8	193.1	(11.5)
5	بنك الكويت الدولي	298.0	301.3	(1.1)	275.1	8.3
6	البنك الأهلي المتحد	343.9	348.1	(1.2)	296.5	16.0
7	بنك برقان	331.4	332.5	(0.3)	284.8	16.4
8	بيت التمويل الكويتي	2,456.2	2,433.4	0.9	1,659.8	48.0
	قطاع البنوك	664.9	657.2	1.2	502.7	32.3
9	شركة التسهيلات التجارية	156.6	153.7	1.9	126.3	24.0
10	شركة الإستثمارات المالية الدولية	162.1	160.3	1.1	227.8	(28.8)
11	شركة الإستثمارات الوطنية	167.4	163.6	2.3	103.8	61.3
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	571.3	571.3	0.0	486.7	17.4
13	شركة المنشآت للتنمية والإستثمار	51.3	50.6	1.4	45.4	13.0
	قطاع الإستثمار	222.4	220.4	0.9	187.1	18.9
14	شركة الكويت للتأمين	72.8	67.3	8.2	79.4	(8.3)
15	شركة المشرق للتأمين	342.7	342.7	0.0	373.5	(8.2)
16	شركة الأهلية للتأمين	159.6	161.5	(1.2)	160.3	(0.4)
17	شركة وربة للتأمين	54.0	52.4	3.1	54.1	(0.2)
	قطاع التأمين	138.9	136.4	1.8	147.7	(6.0)
18	شركة عقارات الكويت	189.1	179.9	5.1	89.0	112.5
19	شركة المخازن المتحدة	124.8	123.0	1.5	122.4	2.0
20	الشركة الوطنية العقارية	245.6	245.6	0.0	229.5	7.0
21	شركة المدينة الطبية	1,691.9	1,619.2	4.5	1,332.5	27.0
	قطاع العقار	220.2	213.8	3.0	172.2	27.9
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	217.1	216.2	0.4	141.2	53.8
23	شركة أسمنت الكويت	363.3	360.3	0.8	571.3	(36.4)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	187.8	189.8	(1.1)	140.3	33.9
	قطاع الصناعة	188.8	188.4	0.2	177.5	6.4
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	398.8	517.9	15.6	671.0	(10.8)
26	شركة نهيئي لتعهدات الصيانة	4,106.0	3,982.8	3.1	3,579.3	14.7
27	شركة الإتصالات المتنقلة	1,084.3	1,065.6	1.8	662.9	63.6
28	شركة مشرعي القابضة (إن وقع ع)	22.4	20.4	9.8	29.9	(25.1)
	قطاع الخدمات	1,410.1	1,369.8	2.9	1,085.3	29.9
29	شركة نقل وتجارة المواشي	152.5	152.5	0.0	156.7	(2.7)
30	شركة دانة الصفاة العقارية	14.4	14.6	(1.4)	39.0	(63.1)
	قطاع الأغذية	452.2	452.2	0.0	456.1	(0.9)
31	شركة الشرقية للأسمنت والتنمية الصناعية (إن وقع)	230.8	216.6	6.6	362.0	(36.2)
32	شركة أسمنت الخليج (إن وقع)	229.8	229.8	0.0	273.8	(16.1)
33	شركة أم القوين للاستثمارات الصناعية (إن وقع)	581.3	581.3	0.0	489.3	18.8
	الشركات غير الكويتية	194.9	193.1	0.9	215.0	(9.3)
	مؤشر العينة	548.2	540.8	1.4	429.0	27.8

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت